وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٥ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية)

للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد وسوق الجملة التابع لها

عن العام المالى ٢٠٠٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد جلسة ٢٠٠٤/١٢/٤ باعتماد الموازنة التخطيطية للغرفة والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٥/٢/١٤ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد وسوق الجملة التابع لها للعام المالى ٢٠٠٥ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢١٦٩٥٠٠ جنيه (فقط اثنان مليون ومائة وتسعة وستون ألفًا وخمسمائة جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ١٨٧٢٢٠٦ جنيهات (فقط مليون وثمانمائة واثنان وسبعون ألفًا ومائتان وستة جنيهات لا غير) بفائض قدره مبلغ ٢٩٧٢٩٤ جنيهًا (فقط مائتان وسبعة وتسعون ألفًا ومائتان وأربعة وتسعون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن